أيضاً، تمّ استبعاد العمل بالشرعية الدولية بما تتضمّنه من مبادىء القانون الدولي، وأحكام الميثاق، وقرارات الأمم المتحدة واشرافها على المؤتمر والمفاوضات، لارتباط الشرعية الدولية عموماً بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة الاميركية. وهي، بحكم كونها الآن القوة العظمى، تستطيع فرض تجاهل الشرعية الدولية عندما تريد؛ كما تستطيع استثمارها وتوظيفها وفقاً لمآربها، وبما يتفق مع مصالحها، وتسخرها لذلك، كما حدث في حربها ضد العراق. فقد أُستعملت الشرعية الدولية من خلال عصبة الأمم وصك الانتداب في الماضي من أجل حقن فلسطين بيهود العالم، بسبب تحكّم الدول المنتصرة بالعصبة في العام ١٩٢٢؛ كما أُستعملت الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة في أول عهدها من أجل خلق دولة اسرائيل والاعتراف بها، بسبب اتفاق الدولتين العظميين على ذلك في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨؛ كما أُستعملت الشرعية الدولية في حرب الخليج من أجل خلق المناخ المناسب لحل مشكلة اسرائيل مع الدول العربية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى وحيدة في العالم. واليوم يتمّ تجاهل الشرعية الدولية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وفرض هذا التجاهل على العالم كله بطريقة سافرة. فحقوق الشعب الفلسطيني، في نظر الولايات المتحدة الاميركية، لها «شرعية» أخرى، تلك التي لا تتعامل مع حقوق الشعوب المكافحة الاّ من أجل انكارها وطمسها وقمعها.

ومن الواضح ان هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على المؤتمر والمفاوضات جاءت في ظل ظروف دولية وعربية سمحت لها بذلك. وهذا يعني ان الاستمرار بالمخطط الاميركي يشترط استمرار هذه الظروف، وان أي تغيير بهذه الظروف، وخاصة العربية والفلسطينية على وجه التحديد، من شأنه ان يغيّر من طبيعة وآلية المفاوضات، ومن ثمّ يوقع تغييراً في نتائجها. ولمّا كانت ظروف الواقع العربي، والعلاقات العربية ـ الفلسطينية اثر حرب الخليج هي المناخ المناسب للولايات المتحدة الاميركية كي تبدأ بالعملية الاميركية في ظلّه، وهي التي مكّنت الولايات المتحدة الاميركية من دفع جميع الاطراف الى المشاركة، فان الادراك العربي للأخطار الجسيمة المحدقة بواقعه ومستقبله على المستويات الثقافية والحضارية والانسانية، ومواجهتها بما يتفّق مع درء هذه الاخطار من تجاوز لجراحات الواقع والماضي، وبلورة موقف عربي يرتقي الى مستوى هذه الأخطار بنوايا مخلصة وثابتة تبدأ بالتنسيق والتكامل في موقف جدّي وصلب داخل المؤتمر والمفاوضات، وتستند الى حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق هذه الأمة ومستقبلها والاصرار الثابت على العودة الى الشرعية الدولية والاحتكام اليها في كل مراحل المفاوضات، من شأنه ان يقدّم حقائق واقعية جديدة تفرض نفسها على المؤتمر وتُحدث التغيير فيه باتجاه الحل السليم، والوصول الى حل عادل يقوم على أساس استعادة الحقوق والارض ويعرّي النوايا الاسرائيلية وأهدافها، التي تؤكد نفسها دوماً في العمل ضد السلام. ان هذا الموقف العربي المطلوب لا يتحقّق الاّ بموقف فلسطيني بارز صلب وفاعل على جميع المستويات. وهذا ما عبّر عنه الوفد الفلسطيني، خلال المؤتمر، من أداء متوازن ولامع على مستويات استقلالية التمثيل ومرجعيته، والتمسّك الشديد بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير، وصدق نواياه في التوصّل الى السلام القائم على العدل، والاصرار على تحكيم الشرعية الدولية مرجعاً وأساساً للمفاوضات، الأمر الذي أكسب الوفد الفلسطيني اعجاب واهتمام واحترام جميع الأوساط في العالم. ومن هنا نجعل من المفاوضات التي بدأت بمؤتمر مدريد امتحاناً لسيادة القانون، وامتحاناً جديداً للشرعية الدولية، من حيث وحدانيتها في حل مشاكل العالم.